ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إستكمالاً لبرنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تنفذه الحكومة المصرية، تستمر جهود وزارة المالية الحثيثة للعمل على إحداث تطوير مؤسسى ونقلة نوعية فى منظومة العمل الإداري بالوزارة والسعى نحو إصدار عدد من التشريعات الجديدة الهامة. ويأتى ضمن تلك الجهود قيام الوزارة موخراً **بإفتتاح أول مركزاً للتدريب الإدارى** بهدف تعزيز قدرة العاملين بالوزارة ورفع كفاءة العنصر البشرى لتحقيق أقصى قدر من جودة الأداء والخدمات المقدمة للمواطنين. **وفى سياق متصل، ولتحقيق التطوير المؤسسى المنشود وتحسين منظومة ادارة المالية العامة. فقد تم مؤخراً أيضاً انشاء أول وحدة متخصصة للشفافية والتواصل المجتمعى بهدف زيادة الإفصاح المالى والشفافية والمشاركة المجتمعية.** حيث تعمل وحدة الشفافية على المساهمة فى اتاحة المعلومات والبيانات المالية بشكل منتظم ودقيق واصدار التقارير المالية الدورية المرتبطة بدورة اعداد واصدار وتنفيذ الموازنة بالاضافة الى التقارير الخاصة بالحسابات الختامية. كما تعمل الوحدة على اتاحة كافة المعلومات المرتبطة بالموازنة للمواطنين بشكل يسهل فهمة واتاحة المعلومات التى تمكن المواطنين من معرفة المخصصات المالية المرتبطة بتحسين الخدمات الحكومية وبرامج الحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى الدور الهام الذى تلعبه الوحدة لضمان استدامة التقدم الذى أحرزته الوزارة خلال الخمس أعوام السابقة في صعود مؤشر الشفافية المالية لمصر عالميا بنحو ٢٥ نقطة مئوية.

وسعياً منها لرفع كفاءة الرقابة الداخلية للمالية العامة، قامت وزارالمالية فى وقت سابق بإنشاء وحدة جديدة للمراجعة الداخلية. وتسعى الوزارة حالياً بتفعيل دورالوحدة بما يضمن زيادة كفاءة منظومة المتابعة والمراجعة لكافة انشطة الوزارة وخاصة متابعة تنفيذ برامج الموازنة العامة للدولة وتقييم المخاطر التي تواجه منظومة العمل والمصالح التابعة ووضع الاليات والخطط والسياسات المناسبة لادارة ودرء تلك المخاطر. حيث تعتبر تلك الوحدة الاولى من نوعها داخل الجهاز الادارى للدولة والتى تم إنشاؤها وتحديد اختصاصتها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

كما تشمل خطة الإصلاح المؤسسى تطوير مصلحتى الضرائب والجمارك حيث يتم إنهاء ميكنتهما بنهاية يونيو ٢٠٢٠ واستكمال مشاريع حوكمة منظومة العمل بهما والنظر لها باعتبارها آلية مهمة للاقتصاد والامن القومي واعادة هندسة خطوات العمل بما يتواكب مع التحرك نحو تطبيق منظومة الشباك الواحد في التعامل مع المجتمع التجاري، إلي جانب تشديد الرقابة علي جميع المنافذ ومكافحة التهريب الجمركى والتوسع في إستخدام أجهزة الفحص وتطوير المراكز اللوجستية. بالإضافة إلى تفعيل منظومة المدفوعات الالكترونية سواء لإيرادات الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية أو لمدفوعاتها حيث تم إلغاء العمل بالشيكات الحكومية الورقية،

ليتم مع بداية عام ٢٠١٩ إلزام جميع المتعاملين مع الجهات الحكومية بسداد المبالغ المالية بوسائل الدفع الالكترونية، وجهود تطبيق نظام الخزانة الموحد (TSA) وميكنة إدارة المالية الحكومية (GFMIS) والذي يسهم في تحقيق أكبر قدر من الإنضباط المالى.

كما تتضمن الإصلاحات التشريعية خلال المرحلة المقبلة العمل على اصدار مشروع قانون لتبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية سواء في ضريبة الدخل او ضريبة القيمة المضافة، إلى جانب اصدار قانون جديد للجمارك قريبا وكذلك مشروع قانون الفاتورة الالكترونية والتي ستسهم في تطبيق القيمة المضافة بشكل دقيق وفوري. بالإضافة إلى تفعيل قانون التعاقدات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ وذلك بدءا من العام المالى القادم ٢٠٢٠/٢٠١٩، والذى من شأنه التأكد من ترشيد كفاءة أوجه الصرف المالى ويحقق اهداف خطط عمل الجهات الادارية بشكل اكثر فاعلية، ومما يلزم جميع الجهات بنشر خطط احتياجاتها السنوية على بوابة المشتريات الحكومية لتعريف مجتمع الاعمال بها، وهو توجه لتوسيع دائرة المنافسة وتكافؤ الفرص، وبما يساهم فى الارتقاء بشكل عام بمستوى الخدمات التى تقدمها الجهات الحكومية.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو إقتصادى حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن الناتج المحلى الإجمالى إرتفع** خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ **بنحو ٥,٢%** مقارنة بـ ٣,٦% خلال العام المالى السابق. **وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو** بـ ١,٨ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية بـ ١,٤% فى العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو بـ ١,١ نقطة مئوية مقارنة بـ ٣,٧ فى العام السابق. فضلاً عن **مساهمة الاستثمارات فى النمو بنسبة أكبر** وصلت لـ ٢,٤ نقطة مئوية مقارنة بـ ١,٨ نقطة مئوية فى العام السابق.

وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٧,٥% مقارنة بالعام السابق ليسجل متوسط ١٣٠,٢ نقطة فى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ ١٢١,١ نقطة مئوية فى العام المالى السابق. **ويأتى ذلك فى ضوء ارتفاع مؤشر السياحة ليصل نحو ٦٥,٨%** سنوياً محققاً متوسط ١٠٢,٧ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٦٢ نقطة خلال العام المالى السابق، **وزيادة مؤشر الغاز الطبيعى ليصل إلى ١٣,١%** سنوياً ليحقق متوسط ١٧٢,٤ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ١٥٢,٤ نقطة خلال العام المالى السابق.

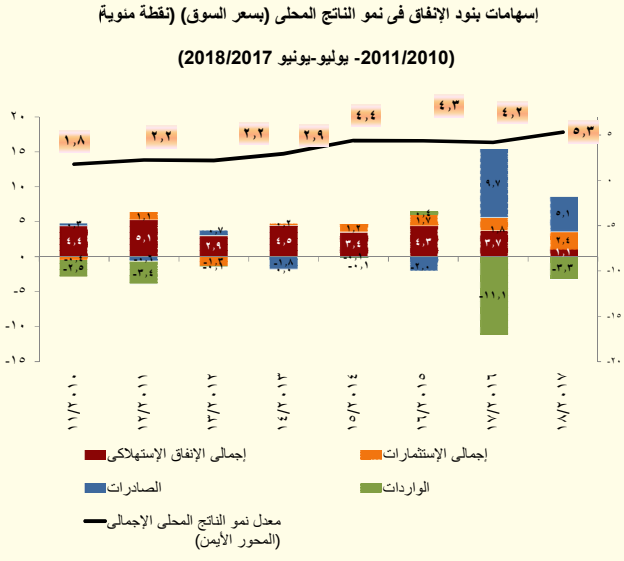

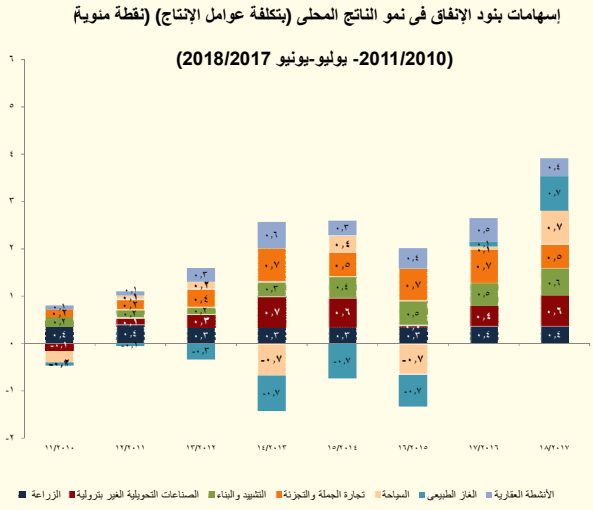

- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية**، فقد استقر رأس المال السوقي على أساس شهري محققا ٧٥١ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٠,٥% ليحقق ١٣,٣١٩,٥ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨، مقارنة بمستواه المحقق فى الشهر السابق والذى بلغ ١٣,٢٥٠.٣ نقطة. بينما تراجع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٢% مغلقا عند مستوي ليحقق ٦٨١,٦ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٦٩٥,٤ نقطة خلال الشهر السابق.
- أيضاً **ارتفع بشكل ملحوظ صافي الاحتياطيات الدولية ليسجل ٤٤,٥٠١ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٨** (يغطي ٨,٥ أشهر من الواردات فقط)، مقارنة بنفس المستوى خلال الشهر السابق، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣,٥ أشهر من الواردات فقط).

القطاع المالى

- **إنعكست الإصلاحات الإقتصادية بشكل إيجابى على مؤشرات المالية العامة، حيث انخفض عجز الموازنة العامة ليسجل ٣,١% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بـ ٣,٧% خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث **ارتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات لتحقق ٢٧,١% للأولى، و١٦,٧% للأخيرة. وعلى جانب الإيرادات،** هناك **زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية** (تمثل ٧٨,١% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٤٧,٠ مليار جنيه** بنسبة ملحوظة ٢٣,١% لتحقق ٢٥٠,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. حيث سجلت **ضريبة المبيعات** ١٣٠,٣ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٠,٩% (بنحو ٢٢,٥ مليار جنيه) عن نفس الفترة من العام السابق فى ضوء زيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات فضلاً عن زيادة **ضريبة الدخل** التي حققت ٧٧,٢ مليار جنيه **والضرائب علي المرتبات المحلية** سجلت نحو ١٩,٤ مليار جنيه بزيادة ٣٨,٩% (٥,٤ مليار جنيه) عن نفس الفترة من العام السابق. كما **ارتفعت متحصلات قناة السويس** لتسجل ١٤,٥ مليار جنيه بزيادة ٣٦,٥% (بنحو ٣,٩ مليار جنيه)، وإرتفاع المتحصلات من **باقى الشركات** لتصل نحو ٢٢,٦ مليار جنيه بنسبة زيادة ٣٤,٧% (بنحو ٥,٨ مليار جنيه)، وإرتفاع المتحصلات **من الهيئة العامة للبترول** لتصل نحو ١١,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢١,١% (بنحو ٢,٠ مليار جنيه) عن العام السابق.

تطور الأداء المالى خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٩/٢٠١٨

(مليار جنيه)

البيان	يوليو - نوفمبر		معدل التغير
	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	
الإيرادات	**٣٢١,٠٧٧**	**٢٥٢,٦٢٨**	**%٢٧**
نسبة الى الناتج المحلى	%٦,١	%٥,٧	
الضرائب	٢٥٠,٩٢٠	٢٠٣,٩٠١	%٢٣
المنح	٤١٥	١٢٥	%٢٣١
الإيرادات الأخرى	٦٩,٧٤٢	٤٨,٦٠١	%٤٣
المصروفات	**٤٨٤,٢٢٥**	**٤١٥,٠٤٧**	**%١٧**
نسبة الى الناتج المحلى	%٩,٢	%٩,٣	
الأجور وتعويضات العاملين	١١٠,٩٥٩	٩٣,١٩٦	%١٩,١
شراء السلع والخدمات	٢٣,٠٨١	١٣,٤٦١	%٧١
الفوائد	١٧٨,٢٧١	١٥٠,٦٩١	%١٨
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٩٢,٦٩٥	٩٧,٥٥٩	%٥-
المصروفات الأخرى	٣٢,٤٩٠	٣٢,٥٣٩	%٠
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٤٦,٧٢٩	٢٧,٦٠١	%٦٩
العجز النقدى	**١٦٣,١٤٨**	**١٦٢,٤١٩**	
العجز الكلى	**١٦٢,٣٣٤**	**١٦٣,٦١٧**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**%٠,٣**	**-٠,٣٪**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**%٣,١**	**%٣,٧**	

كما إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢١,٩% من إجمالى الإيرادات) بنحو **٢١,٤ مليار جنيه** بنسبة ٤٤,٠% لتحقق ٧٠,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في الأساس في ضوء زيادة **عوائد الملكية من الهيئات الاقتصادية** بنحو ١,٢ مليار جنيه (بنسبة ٤٤,٣%) لتسجل ٣,٩ مليار جنيه، مقابل ٢,٧ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، وإرتفاع **حصيلة بيع السلع والخدمات** بـ٧,٧ مليار جنيه لتحقق ١٨,٣ مليار جنيه. **أما على جانب المصروفات، فتستمر جهود الحكومة لزيادة الإنفاق على البعد الإجتماعى والإستثمارات**، حيث **ارتفع الإنفاق علي الدعم النقدى** بنسبة ١٢,٥% (بنحو ٠,١ مليار جنيه) ليحقق ٨,٨ مليار جنيه، وقد **ارتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بشكل ملحوظ** بنسبة ٦٩,٣% (بنحو ١٩,١ مليار جنيه) ليبلغ نحو ٤٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين إلى ارتفع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٤٣١٥ مليار جنيه (٩٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠١٨ مقارنة بـ٣٧٤٨,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٧ (١٠٨% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس الي زيادة الدين المحلي في ضوء ارتفاع أذون الخزانة إلى ١٥٤٧,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٨، مقارنة بـ ١١٨٥,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٧. على الرغم من ذلك، إنخفض إجمالى الدين الحكومى بحوالى ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى كنتيجة للضبط المالى والجهود المبذولة لتحقيق الخفض التدريجى لمعدلات الدين على المدى المتوسط.

كما إرتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٣٣,٤ مليون دولار في نهاية يونيو ٢٠١٨ مقارنة بـ ٢٥,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧. في حين انخفضت ديون السلطات النقدية إلى ٢٦,٦ دولار في نهاية يونيو ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣٠,٣ مليون دولار في العام المالي الماضي.

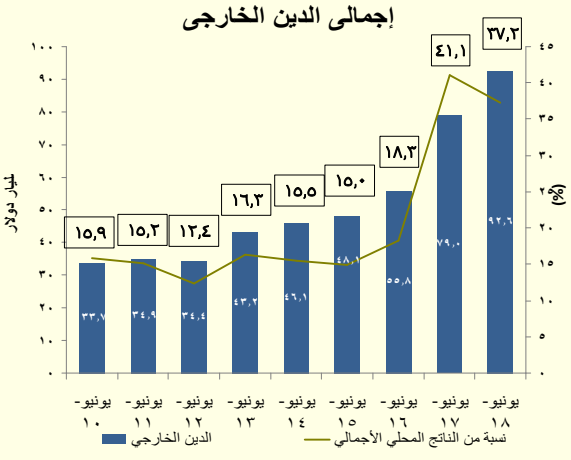

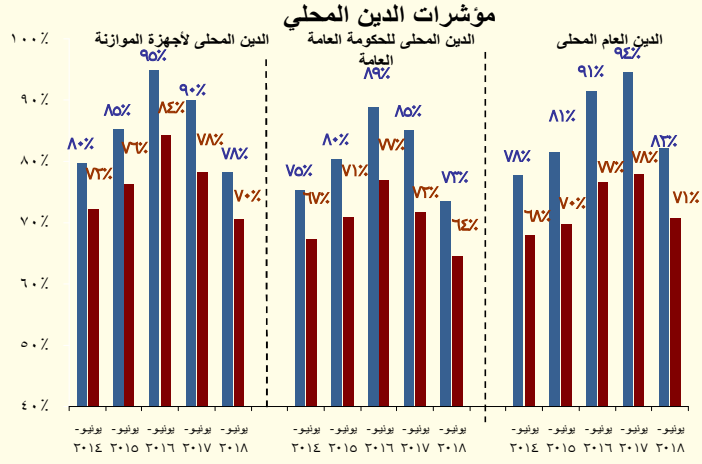

التضخم

- **ومن ناحية أخرى، فقد كان للإجراءات الإصلاحية المنفذة منذ بداية العام المالى الحالى إنعكاساً على معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** والذى استمر فى الارتفاع للشهر الثالث على التوالى ليحقق ١٧,٧% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بـ١٦,٠% خلال الشهر السابق، الأمر الذى يرجع في الأساس إلى إرتفاع معدل التضخم السنوي لعدد من البنود الرئيسية خلال شهر الدراسة وعلى رأسها؛ **"الخضروات"** بـ٥٤,٦%، و**"الخبز والحبوب"** بـ١٨,٢%، و**"الفاكهة"** بـ٢١,٦%، و**"خدمات النقل"** بـ٥٦,٩%، و**"المنفق على النقل الخاص"** بـ٢٦,٨%، و**"الدخان"** بـ٢٢,٩% و**"المياه والخدمات المرتبطة بالمسكن"** بـ٣٣,٨%، و**"الملابس"** بـ١٤,٨% و**"الأحذية"** بـ٢٠%، و**"التعليم"** بـ١٤,٧%، و**"المفروشات المنزلية"** بـ١٩,٦%.

ولكن إذا تم مقارنة متوسط معدل التضخم السنوى منذ بداية الموجه التضخمية الحالية سنجد أنه قد سجل تراجعاً مقارنة بالموجة التضخمية الأولى (العام المالى السابق). حيث بلغ متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية نحو ١٥,٤% خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بـ٣١,٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

القطاع النقدى

- **وفيما يتعلق بالتطورات النقدية، فقد باتت جهود البنك المركزى المصرى للعمل على إحتواء معدلات التضخم والسيطرة على معدل النمو السنوى للسيولة المحلية مستمرة وهو ما دفعها للتباطؤ** إلى نحو **١٦,٣%** (٣٥٤٧,٨ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٣٩,٧ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، وهذا بناءاً أعلى أحدث بيانات البنك المركزى. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء إنخفاض معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليحقق **١٣,٦%** فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٦,٦% الشهر السابق، نتيجة انخفاض **معدل نمو الودائع الجارية بالعملة المحلية** لتصل إلى **٢٢,٧%** مقارنة بـ ٣١,٥% الشهر السابق. بينما استقر **معدل نمو أشباه النقود** لتحقق **١٧,٢%** فى سبتمبر ٢٠١٨.

كما يظهر **ارتفاع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بنحو** ١٦,٣% (٣٣٢٩,٥ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٤,٩% (٣٢٥١,٤ مليار جنيه) فى نهاية الشهر السابق، حيث ارتفع **معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** بنسبة **١٨,٩%** مقارنة بـ ١٧,٨% الشهر السابق، كما ارتفع **معدل النمو السنوي في الائتمان للقطاع الخاص** ليسجل **١٢,٥%** مقارنة بـ ١١,٨% الشهر السابق. بينما تباطأ **معدل النمو لصافى الأصول الأجنبية** محققاً ١٥,٧% (٢١٨,٣ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٥١% (٢٦٤ مليار جنيه) خلال الشهر السابق.، وذلك في ضوء تراجع نسبة النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للبنوك لتصل إلى -١٨١,٩% مقارنة بـ -١٥١,٨% الشهر السابق.

ومن ناحية أخرى، انخفضت **نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - إلى **١٤,٧%** (٣٦٤٤,٤ مليار جنيه) في نهاية سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٥,٤% في نهاية الشهر السابق. جدير بالذكر ان نسبة ٨٥,٧% من إجمالي الودائع يتبع القطاع غير الحكومي. بينما ارتفع **معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض** من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى **١٦,٥%** (١٦٥٧,٨ مليار جنيه) في نهاية سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٥,٨% في نهاية الشهر السابق. **ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع** لتصل إلى ٤٥,٥% في نهاية سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٤٥,٣% فى نهاية الشهر السابق.

- **وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** دون تغيير عند مستوى **١٦,٧٥% و١٧,٧٥% و١٧,٢٥% على الترتيب.** وكذلك الإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم** بمقدار عند مستوى **١٧,٢٥%.**

القطاع الخارجى

ساهم التحسن فى قطاع السياحة وتحويلات العاملين من الخارج في دفع ميزان المدفوعات لتحقيق فائضاً كلياً بلغ ١٢,٧٩ مليار دولار (٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل فائض قدره ١٣,٧٢ مليار دولار (٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالى السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى إنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية إلى نحو -٦ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بعجز أكبر بلغ نحو -١٤,٤ مليار دولار في العام السابق، وذلك في ضوء أرتفع فائض ميزان الخدمات ليحقق ١١,١ مليار دولار (٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة الدراسة، مقابل فائض أقل بلغ نحو ٥,٦ مليار دولار (٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة المقارنة مدفوعاً بزيادة تحويلات العاملين بالخارج بنحو ٤,٦ مليار دولار لتحقق ٢٦,٤ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٢١,٨ مليار دولار خلال العام المالى السابق. بالإضافة إلى إستقرار عجز الميزان التجاري عند ٣٧,٣ مليار دولار (-١٤,٨٥% من إجمالي الناتج المحلي) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نفس القيمة خلال العام المالى السابق. بينما عوض من هذا الفائض، تحقيق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية نحو ٢٢ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ٣١ مليار دولار في العام المالى السابق لينخفض بنسبة ٢٩%. الأمر الذى يرجع إلى تحقيق محفظة استثمارات الأوراق المالية فى مصر نحو ١٢,١ مليار دولار (٤,٨% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ١٦ مليار دولار (٦,٨% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى السابق. وتحقيق الاستثمار المباشر إلى مصر نحو ٧,٧ مليار دولار (٣,١% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ٧,٩ مليار دولار (٣,٤% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى السابق.